دراسة نفسية للهجرة غير الشرعية واللجوء
-في ظل نظرية الحاجات لماسلو-

أ.أمال عيد
جامعة البليدة

الوطن هو الركن الذي يستكين فيه الأفراد عندما يتشبعون من معنى المواطنة في ظل الأمن والاستقرار والسكينة، لكن إذا ما حلت ظروف ما جالبة معها تهديدا لهذا الأمن والاستقرار فإن الفرد سوف يبحث بتلقائية عن أماكن أخرى أو يتمسك أكثر بالأرض ليسد حاجياته الضرورية من الهدوء والسكينة.
ولما كانت حاجة الأمن التي أولاها ماسلو(Maslow) قدرا من الأهمية في نظريته التي قدمت نظاما نوعيا لتطور الرغبات، جاءت هذه الدراسة لتبيّن كيف يمكن للفرد أن يتمسك بالأرض عندما يضطر للرحيل كما في حالة اللجوء التي أفرزتها نكبة فلسطين عام 1948، أو كيف يستجيب الحراق عندما يقرر الرحيل.كل من هذه السلوكات ما هي إلا تعبير رمزي عن حاجة متأصلة في الإنسان تكمن في الرغبة في البقاء بأمن وهدوء وسلام .

الكلمات المفتاحية: التهجير، اللجوء، الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الحاجة الى الأمن .

L’être humain cherche à satisfaire son besoin de paix et de sécurité dans sa patrie. A défaut de ne pas pouvoir le réaliser, il choisit soit de quitter la patrie ou au contraire il s’attache de plus en plus.
Cette étude tend à étudier –à la lumière de la théorie des besoins de Maslow- les raisons qui poussent à développer cet attachement à la terre : comme est le cas chez les refugiés (Palestine 1948), ou le cas des « harragues » qui décident de quitter la patrie.
Ces deux comportements sont des expressions symboliques qui font preuve d’un besoin enraciné en l’être humain, besoin de paix et de sécurité.

Mots clefs : refuge, limmigration, besoin de sécurité.

1. الطرح العام للموضوع:

ليست المواطنة رغبة إنسانية مجردة، يتولد عنها اندفاع عاطفي لفرد أو جماعة اتجاه الوطن، أو هي إجراء سلطوي يدخل من باب العطايا توقعه أو ترفعه الأجهزة الحاكمة؛ إنما هي الحراك النفسي والاجتماعي للأفراد والجماعات المنتجة في النظام الطبيعي المختار، المُوصّفة خصائص سكانه وأرضه وشكل حدوده وما يصدر عن هذا الحراك من تداول للأفكار والمطروحات بغية تطبيق الظوابط الأخلاقية والقانونية وفق الظروف الموضوعية.

إن هذا الحراك النفسي الاجتماعي المُوجه نحو الوطن بكل ما فيه لم يكن وليد الصدفة؛ إنما تشّكل عبر ثروة لا تنضب من حركة الأفراد والأمم.وفي عالم اليوم الذي يتألف من مجتمعات تنمو وتتطور وفقا لمعدلات متفاوتة تزداد الهوة الفاصلة بينها اتساعا، لا تزال الهجرة تخضع لمقتضيات البقاء فملايين الأشخاص يضطرون للرحيل عن أوطانهم بحثا عن مأوى وسعي إلى الأمن والسلام.

وقد شهد القرن العشرين أحداثا وتطورات خطيرة أصبحت تدخل في عداد الحروب والحملات الهادفة إلى إبادة الشعوب والجماعات التي تبحث دوما عن الأمن والخلاص، ويشهد التاريخ على ما حدث للأرمن في أواخر الإمبراطورية العثمانية بين عام 1915 و1923، وما قامت به ألمانيا النازية والمذابح التي قامت بها الأغلبية في رواندا عام1994 إذ أدى ذلك إلى هروب أكثر من مليوني لاجئ. (أنتوني غدنز،2005، ص331).

أو ما حدث في فلسطين حيث أدت النكبة عام 1948 إلى تشريد 726 ألف فلسطيني من راضه وزادت التقديرات بعد ذلك إلى نحو 900 ألف لاجئ.(محسن محمد صالح، 2003، ص89).

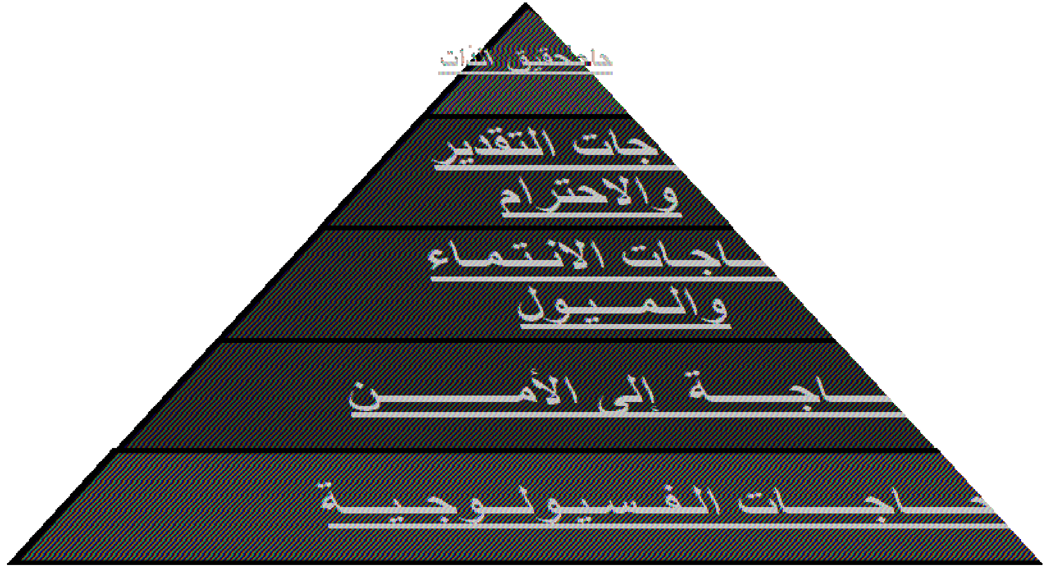
ما يمكن ملاحظته هو أن هذا العدد الهائل من المهجّرين ما كان ليخرج إلا بحثا عن الأمن الذي بات منعدما في هذه المناطق، ونقصد من وراء ذلك أن الحروب والصراعات لا تشكل

إلا جزءا من أسباب الهجرة، وأن 20 % فقط من المهاجرين هم من اللاجئين الباحثين عن مأوى، وأن التباين الحادث بين شمال وجنوب الكرة الأرضية بكل ما يحتوي من تعقيدات جرتها الحربيين العالميتين الأولى والثانية، تليها العولمة وعمليات التغير الاجتماعي والأثني والاقتصادي والسياسي، كلها مجتمعة أدت إلى تسريع ظاهرة الهجرة. و حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة فإن حوالي 165 مليون شخص يعتبر مهاجرا عبر العالم ما بين 10-15% بطريقة غير شرعية 1.5 مليون في الاتحاد الأوربي.(فليب مارتن وجون سان ودغرن، 1999، ص13).

وفي هذا السياق، يشكل المهاجرون الجزائريون نسبة معتبرة منهم إضافة إلى أن جزءا منهم هم مهاجرين غير شرعيين أو ما يُعرف اصطلاحا بـ"الحراقة"، وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل مثير، حيث سجلت الإحصاءات الرسمية ما يفوق 2400 مهاجر غير شرعي تَم إنقاذهم من عرض البحر السنوات الثلاثة الأخيرة.(عن تقرير وزارة التضامن،2007).

هذا السلوك الذي ينتهجه الشباب أو يحاول أن يسلكه بشكل غير قانوني -والذي يكفل له الفرار من الوطن- إنما هو بدوافع مختلفة (داخلية وخارجية) تسيطر على فكر الشباب الجزائري، ويختلف هذا السلوك عن باقي دوافع حب الانتماء والأمن والبقاء في الوطن التي جّبل عليها الأفراد والتي كانت من الدوافع التي أتى بها ماسلو في نظريته، إذ اقترحت نظاما نوعيا لتطور الرغبات يمكن توضيحه في الشكل التالي:

شكل رقم (1): يوضّح الحاجات حسب تسلسلها الهرمي



ولتجسيد هذا الطرح، حدد الهدف الرئيسي لمثل هذه الدراسة في:

-الكشف عن أهمية الأمن في حياة الإنسان على اعتباره مطلب طبيعي وشرعي، ويتفرع من هذا الهدف ما يلي:

أ- كيف تُولِد الحاجة إلى الآمن سلوكات مختلفة تتراوح من الابتعاد كما في الحرقة أو التمسك كما في اللجوء.

ب- طُرق سلك الأفراد في حالة اللجوء بحثا عن تحقيق الأمن في الوطن المسلوب.

ج- طُرق سلك الأفراد في حالة الهجرة غير الشرعية سعيا إلى الوصول إلى الأمن المفقود.

في خضم هذه المعطيات، إذن، سنعالج هذا الطرح في سياق نظرية ماسلو، فإلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذه الأخيرة في تفسير ظاهرة الهجرة (الحرقة) والتهجير(اللجوء) باعتبارهما مُوجّهان نحو تحقيق نفس الحاجة؟.

قبل البدء في تحليل حيثيات هذا الموضوع، فانه من المفيد أن نعرج على بعض المفاهيم الأساسية التي سنتناولها.

2. تحديد المفاهيم:

2-1-التهجير: هذا النوع "يكون خارج إرادة الأفراد ورغباتهم، أي هناك قوة خفية أو ظاهرة تدفع الأفراد أو العائلات أو الجماعات إلى ترك أوطانهم، والاتجاه إلى أوطان أخرى ليستقروا فيها إما بصفة دائمة أو مؤقتة، ويحدث مثل هذا النوع في الحروب داخلية كانت أم خارجية، وكذا نتيجة للاضطهاد السياسي والديني والعرقي".(فضيل ديلو، 2003، ص44).

كما أن هذا السلوك يعتبر كذلك عملية انتقال أو تحول أو تغيير مكاني لفرد أو جماعة، من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى أخرى، سواء داخل أو خارج حدود بلدهم وتتم هذه العملية بغير إرادة الأفراد والجماعات؛ أي بطريقة قصرية.(إبراهيم أحمد، 1996، ص4)

يندرج اللجوء ضمن التهجير ألقصري ويعد أبرزها، ولأننا اعتمدناه في هذه الدراسة سوف ندرج تعريفا موجزا له.

2-2- اللجوء: حسب ميثاق الأمم المتحدة لعام1951 ينطبق مصطلح "لاجئ" على أي شخص مقيم خارج وطنه بسبب خوف مبرر من التعرض الاضطهاد لأسباب العرق، الدين، الجنسية، العضوية في مجموعة معينة، أو أي رأي سياسي، وغير راغب أو قادر بسبب هذا الخوف أن يستفيد من حماية هذا البلد له، وكونه خارج بلد إقامته أو بسبب الخوف لا يستطيع العودة إلى وطنه.(نزار عبد الله الأخرس، 2005، ص65).

2-3- الهجرة: كلمة هجرة مأخوذة من الفعل "هاجر" ومعناه الخروج من بلد الى أخرى والهجرة هي الخروج من أرض الوطن الى أخرى (المنجد في اللغة والإعلام، 1999، ص855).و قد أوضح عبد المنعم الشافعي (1965، ص22) أن "معنى الهجرة يفيد معنى الترك والمغادرة؛ ويقال هجر الشيء إذا تركه".

و قد تَم تعريف الهجرة حسب مختلف التخصصات العلمية بحيث نجد الجغرافيين وعلماء الاجتماع يعتبرونها ظاهرة جغرافية؛ ومعنى ذلك انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى وينتج من ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للأفراد.

وفي تعاريف أخرى، يحدد نبيل صالح سفيان (1996، ص122) مفهوم الهجرة باعتبارها "انتقال أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد، أو خارج حدود البلد الأصلي".

و المقصود من ذلك أن الهجرة تكمن في تنقل الشعوب والجماعات والأفراد من موطن إلى آخر بهدف الاستقرار، وذلك تحت تأثير عدة عوامل منها العوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها.هي انتقال أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد، أو خارج حدود البلد الأصلي.
إن الحديث عن الهجرة يجر معه نوعا أخر انتشر عبر الساحل الجزائري وهو الهجرة غير الشرعية والتي عرفت كما يلي:

2-4- الهجرة غير الشرعية (الحرقة): هي خرق للحدود والتسلل إلى دول أخرى وذلك بأن يقوم المهاجر غير الشرعي بضرب عرض الحائط لكل القوانين والتشريعات المعمول هي مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية وبطريقة سرية وملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة سواء كانت برية أو بحرية أو جوية.

أجمعت التعاريف على أن الهجرة غير الشرعية هي مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية وبطريقة سرية وملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، نذكر منها:

- مرور عبر الطرق البرية ونقاط غير محروسة،
- اللجوء إلى بعض البحَارة لمساعدة الحراق في عمليات الركوب إلى الباخرة والتخبي بها،
- أما العبور عبر الحدود الجوية هي قليلة جدا نظرا للمراقبة والحراسة الشديدة.

ومن المهم أن نوضح بأن مصطلح "الحرقة" و" الهربة" و"الهدة" يعتبر أكبر استعمالا لدى الشباب الجزائري؛ بل أنه من "اجتهاداتهم" التي أبدعوا فيها، وهم يقصدون من وراء هذه التسميات الهروب والمرور بأي وسيلة غير شرعية من الجزائر إلى الضفاف الأخرى وتحديدا إلى أوروبا "القارة الحلم".

2-5- الحاجة: هي "حالة لدى الكائن الحي تنشأ عن انحراف أو حيد الشروط البيئي عن الشروط البيولوجية اللازمة لحفظ البقاء، وتنشأ عن هذه الحاجة حالة عدم اتزان بين الكائن الحي وبيئته الخارجية، حيث يسعى إلى تحقيق حالة الاتزان من خلال إشباع هذه الحاجة". (جودة بن جابر، 2004).

كما يمكن أن يرتبط مفهوم الحاجة بالدافع، إذ يرى البعض "أنهما اسمان لنفس الشيء بحيث تشير الدافعية إلى عمليات داخلية تعمل على إثارة السلوك الإنساني وتوجيهه والمحافظة عليه".(محمد عودة الريماوي، 2006، ص 201).

و على هذا الأساس، نعتبر أن اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين لديهم دوافعهم الكامنة من وراء هذا السلوك؛ وهو الأمر الذي نسعى إلى توضيحه من خلال السياق التحليلي لهذه الدراسة.

2-6-الحاجة إلى الأمن: تشمل الحاجة إلى التخلص من الألم وعدم الراحة والتهديد والخوف والحرمان وكذا المؤثرات المزعجة الأخرى وهي حاجات على قدر عالي من الأهمية بحيث يؤدي عدم إشباعها إلى دخول الفرد في حالة عدم اتزان.

3. السياق التحليلي:

ليست الهجرة ظاهرة جديدة إلا أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة، لتصبح جزءا لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي وأصبحت أنماط الهجرة تعبّر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم.

أما اللجوء والهجرة غير الشرعية كنوعين أو نمطين بارزين من هذه الأنواع ما هما إلا انعكاس لما حدث من تغيرات على مستوى هذه العلاقات.

3-1- اللجوء في فلسطين: إذا ما توجهنا إلى تاريخ اللجوء وخاصة في فلسطين نجد أن حرب 1948 تسببت في مأساة كبرى، إذ تَم تهجير أكثر من نصف الشعب الفلسطيني خارج ديارهم وإعادة توزيع الخارطة السكانية لفلسطين، حيث يرتكز في الدول العربية في الأعوام الأخيرة 87% من مجموع الشعب الفلسطيني 42% منهم في الدول المجاورة. (سلمان أبو ستة، 2001، ص45). ويمكن تلخيص توزيع الشعب الفلسطيني خلال سنة 1994 حسب الجدول رقم(1):

جدول رقم (1): يوضح توزيع الشعب الفلسطيني في أهم المناطق عام1949.

Htt/www.palstinhystory.com/)

المنطقة	الأعداد بالآلاف			النسبة المئوية
	لاجئون	أصليون	مجموع	
الضفة الغربية	323	464	817	15.7
غزة	293	80	299.3	18.9
لبنان	115.6	--	115.6	07.3
سوريا	97.8	--	97.8	06.20
الأردن	08	--	80	05

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول (01) أن عدد اللاجئين الذين شُردوا من أرضهم إلى الدول المجاورة لم يكن بالعدد القليل، وحين استفحلت هذه المشكلة تدخل المجتمع الدولي بزعامة الأمم المتحدة التي بدلا من الوقوف بحزم أمام الإرهاب الصهيوني ومنعه من تهجير السكان قامت بتحويل القضية من قضية سياسية (شعب يطرد من أرضه بقوة السلاح) إلى قضية إنسانية (شعب يبحث عن مأوى).(سلمان أبو ستة، 2001، ص18).

وإذا علمنا أن سلوك الهجرة هو سلوك ينبع من داخل الفرد لإشباع حاجة معينة وملحة على اختلاف الحاجات، فإنه يمكن ملاحظة كم من الصعب أن يبرح الفرد أرض وطنه دون رغبة منه ودون دافع يحثه كل مرة على عقد العزم والمشاركة في تجربة حياة أخرى، وهذا ما يفتقده اللاجئون الفلسطينيون الذين أخرجوا وشردوا رغما عنهم، وهو الأمر الذي أفرز مشكلة إنسانية أثرت على كيانهم الاجتماعي بفقدانهم حق الاستقرار والأمن، حيث أدت حالة اللجوء إلى عدم إشباع الحاجات الضرورية المرتبطة بتوازن وتماسك اللاجئيين.

وفي هذا السياق، يرى ماسلو أن حاجة الأمن والسلامة التي تشمل الحاجة إلى التخلص من الألم وعدم الراحة والتهديد والخوف والحرمان وكذا المؤثرات المزعجة الأخرى هي حاجات على قدر عالي من الأهمية بحيث يؤدي عدم إشباعها إلى دخول الفرد في حالة عدم اتزان(جودة بني جابر، 2004).

ولما كانت هذه الحاجات نادرة ومنعدمة في حالة الحروب وما يجره من لجوء فانه من الطبيعي أن نلحظ توترا وخللا على التسلسل الهرمي للحاجات الذي وضعه ماسلو والذي اقترح فيه الحاجات الضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة.وعلى غرار الحاجات الفسيولوجية، "فان الحاجة الأمن بما فيها الطمأنينة والسكينة والحياة الخالية من الأخطار التي تهدد استقرار الأفراد تأخذ حيزا من الحاجات التي اقترحتها هذه النظرية 1943" (مصطفى عشوي، 1992، ص94).

وفي هذا الإطار، فان البقاء والتمسك بالأرض والرغبة في الأمن والاستقرار هما على قدر من الأهمية عند اللاجئين الفلسطينيين، لأنه رغم مشاريع التوطين والتعويض التي أتت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة1949 فإنها لم تمنع حق العودة الذي أصر عليه اللاجئون والذي نص عليه قرار الجمعية العامة رقم 194 المُعبّر عن رأي المجتمع الدولي القائم على قاعدة الحق في استقرار الإنسان في إطار حياته وحقوق البقاء في بلده ومغادرته والعودة إليه، حيث يعتبر حقا لصيقا ومطلقا لا يمكن تجاوزه أو وقفه أو انتهاكه ونكرانه حتى في حالات الطوارئ والاحتلال (جورش حبش، 2002، ص215).

إن التهجير القصري الذي نتج عنه ألاف اللاجئين ما هو إلا تهديد للإنسان في معاشه وهو تهديد أساسي في حاجة الأمن والاستقرار، وكلما ضمن الإنسان حقه الضروري كلما زاد شعوره بالارتياح النفسي وتَم بذلك تحقيق حاجة الانتماء الموالية والتي تعتبر امتدادا طبيعيا وضروريا لحاجة الأمن.

3-2-الهجرة غير الشرعية: تعتبر الهجرة غير الشرعية أو ما يُعرف اصطلاحا بـ"الحرقة" من الظواهر التي أصبحت تثير لغطا في الوسط الجزائري والعالمي على السّواء هذه الظاهرة التي أفرزتها عوامل عديدة: عالمية غذتها الظروف الاقتصادية والسياسية من جهة، وداخلية جرتها العوامل الأمنية وما أوقعته على نفس الشباب الجزائري من جهة، أصبحت لصيقة بيوميات الشباب حيث تطلعنا الصحف يوميا عن المئات من الهالكين أو المفقودين وأحيانا العابرين الى الضفاف الأخرى.

كما أنه يصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية، وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين، حيث تُقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية ما بين 10-15% من عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم –حسب التقديرات الأخيرة للأمم

المتحدة- حوالي 180 مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1.5 مليون فرد.

وقد أشار مهدي بن شريف (2008) إلى أن الهجرة غير الشرعية قد صنفت في المرتبة الثانية بعد ظاهرة الإرهاب؛ فهي لم تتوقف من التفاقم خاصة تجاه الدول الغنية مما دفع بهذه الأخيرة إلى تعزيز الأحكام التشريعية والقوانين الخاصة بعبور الأجانب لحدودها بغرض التصدي لهذه الظاهرة المتنامية.

ومن جهة أخرى، كشف وزير الداخلية الايطالي "روبرتو ماروني" بأن عدد الحراقة في تزايد مستمر ومخيف، حيث بيّن الوزير تسجيل زيادة في عام 2008 مقارنة بسنة 2007 قدرّت بنحو 60 % وأن عدد المتوافدين على السواحل الايطالية خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2008 قُدر بـ236000 مهاجر، في حين سجلت نفس الفترة من عام 2007 إقبال ونزول 14200 مهاجر سّري على الأراضي الجنوبية لايطاليا، وقال الوزير:" ليس بإمكاننا إعادة كل هؤلاء إلى بلدانهم، الحكومة صادقت على برنامج انجاز 10 مراكز حجز جديدة" (الشروق، 25 سبتمبر 2008).

وتتحدث الأرقام الرسمية حسب ما أشار إليه المكلف بالإعلام على مستوى القوات البحرية الجزائرية أن عدد الحراقة الموقوفين سنة 2007 بلغ 1678، في حين أن عدد الجثث المجهولة التي تَم انتشالها من عرض البحر أدرك الأربعين. كما أن الرقم المسجل مع نهاية جانفي لسنة 2008 يخص توقيف 240 آخرين، لكن الأرقام الخاصة بعدد الذين أفلحوا في الوصول سرا إلى الضفة الشمالية من الحوض المتوسط لا أحد يحصيها من الرسميين، رغم ما تُشكّله من خطر على المجتمع.

كما تفيد الإحصائيات الرسمية بأن أكثر من 2400 مهاجر غير شرعي تم إنقاذهم في عرض البحر السنوات الثلاث الأخيرة.و انتشل حرس السواحل 147 جثة من البحر بين 2006 و2007 لكن ما يشد الانتباه هو أن الظاهرة تسير تصاعديا.

والجدير بالذكر أن أرقام وزارة الداخلية الاسبانية تشير إلى أن هناك ما يقارب 56 ألف مهاجر يعيشون وضعية غير شرعية داخل التراب الاسباني، في الوقت الذي تَم طرد ما يفوق 200 ألف مهاجر قبل وصولهم إلى الحدود الاسبانية حسب تقارير خاصة بعام 2007.

غير أن أرقاما غير رسمية كانت قد ذكرتها أحزاب ومنظمات غير حكومية تشير إلى أنه يتواجد في اسبانيا ما يقارب مليون ونصف مليون مهاجر في وضعية غير شرعية أغلبهم من دول المغرب العربي والساحل الإفريقي.

وفي هذا السياق، فقد أشارت وزارة التضامن في إحصائياتها لعام 2007 إلى أنه تَم تسجيل حوالي 2340 حراقا، منهم1302 تَم إنقاذهم من خطر الموت في البحر خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ويمكن تقسيمهم حسب الجدول رقم (02):

جدول (02): يوضّح عدد الحراقة لثلاث سنوات الأخيرة السابقة

السـنـوات	عـدد الحراقة
2005	336
2006	1382
2007	918

يمكن أن نلاحظ من الجدول رقم(02) أن هذه الظاهرة أصبحت في تزايد، وهذا يعني أنها ليست بالعشوائية، ولا العابرة بل هي نتاج لمجموعة من الظروف خارجية، وأخرى داخلية تعّبر عن معتقدات، ومفاهيم الشباب عن الحرقة. فهذه الظاهرة بما تحمل من معاناة كنتيجة لمغامرة تحمل من الفشل أكثر من النجاح ثم البعد عن الأهل، والمشاركة في دورة حياة جديدة في ظل ثقافة أخرى لم يعهدها الشباب الجزائري ليست بالأمر الهيّن، وهي تستدعي

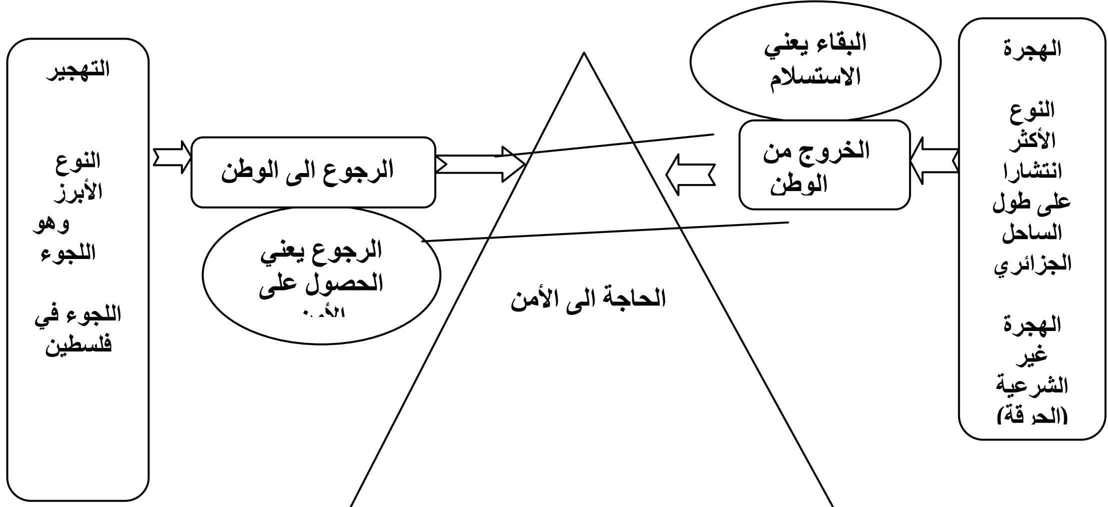
بذل جهد مضاعف نفسي من جهة، ومادي من جهة أخرى، للتغلب على حالة التغيير والرضا عنه. وسوف يكون الأمر أصعب إذا كان الحراق قد مر بتجارب سابقة نالت من ثقته بنفسه؛ فهو يفكر في هذا السلوك بعد أن يصّنف نفسه في مصاف المغلوبين على أمرهم، وهذا يعني أن حاجاته الأساسية لم تشبع، وبالتالي اهتز النظام الهرمي الذي أتى به ماسلو، فهذا الدافع القوي للحرقة بما يحمل من مخاطر قد تصل إلى الموت الجماعي غالبا ما هو إلا رغبة، وحاجة للأمن بمفهومه الشامل والذي فقد صداه عند هذه الفئة، والتي عبّر عنها سابقا في حركات الاحتجاج التي جاب بها الشوارع في السنين الماضية، والتي جاءت كنتيجة حتمية لموجة العنف التي مست الوطن إذ صادفت تكوين هؤلاء الشباب لمفهومين على قدر عالي من الأهمية هما "الوطن" و"الأمن"، فالخروج من الوطن يعني رفض عدم الاستقرار والبقاء يعني الاستسلام له. ولأن الفرد يسعى دائما لتوفير حاجته من الأمن والاستقرار فإن الحرقة وعلى شدة تناقضها مع هذا الأمن والسكينة ما هي إلا بدافع داخلي ملّح يدفع إلى التغيير نحو الاستقرار، ويجنح إلى السلم في وطن أصبح على حد خبرة الحراقة يسوده العنف، هذا الاستقرار المتوفر فقط في الضفة الأخرى التي تصبغها وسائل الإعلام بصبغة مثالية، وهي بذلك تستدعي المغامرة إما أن تحقق حاجة الأمن إما الموت في عرض البحر.

وبناءا على ما قد سلف، فإننا نعتبر أن الحاجة إلى الأمن تعد ضرورة قصوى تدفع الفرد إلى سلك شتى الطرق لإشباعها، فالتهجير يدفع إلى سلوك عكسي يتمثل في الرغبة للرجوع والبقاء في الوطن سعيا إلى تحقيق الارتياح النفسي الذي يوفره الاستقرار، أما الحرقة فهي سلوك نحو تحقيق الأمن بالابتعاد عن الوطن والبحث عن مصادر أخرى تلبي هذه الحاجة.

وعلى هذا الأساس، فإنه توجد دائما نقطة التقاء تجمع بين التهجير القصري وعلى رأسه اللجوء وبين الهجرة غير الشرعية، وهي البحث عن الأمن بمفهومه الواسع كل حسب طريقته، سواء بالتمسك بالأرض أو الرحيل عنها مهما كلف الأمر.

ورغم اختلاف طرق تحقيق هذه الحاجات إلا أنها تبقى ضرورية حسب العوامل التي تؤدي إليها، فرغبات الأفراد تتابع تتابعا هرميا من الأعلى إلى الأدنى بحيث يحتل الأمن فيها درجة مهمة في هذا الهرم ومنذ القدم تكفل الأمم والأوطان هذا القدر من السلامة حين تشبع بنظامها المبني على التكامل والتكافل رغبة الأمن والسلام.

من هنا يمكن استنباط قاعدة هامة وهي أن الإنسان ينتقل ليستقر ويستقر لينتقل، وأنه يلبي حاجته من الأمن والسكينة بالرحيل مرة أو الإصرار على الرجوع مرة أخرى، رغبة منه في إيجاد إطار وحدود تحميه وتوفر له القدر الكافي من الانتماء والأمن، وفي الأخير يمكن تلخيص ما تَم الحدث عنه في المخطط التالي



رسم تخطيطي (1): يوضّح السلوكات التي ينتهجها كل من الحراقة واللاجئين للحصول على الأمن.

ومثل هذا التصور يفتح لنا أبوابا أخرى لتساؤلات تفرض وجودها على فكرنا وهي:

- إلى أي مدى يمكن أن توفر البلدان المستقبلة لهؤلاء الحالمين بالأمن هذا المطلب المفقود في أوطانهم؟.

- وهل توفر دول اللجوء البديل عن الوطن المسلوب؟

قائمة المراجع:

1–المنجد في اللغة والإعلام، منشورات دار الشروق، بيروت، ط31، 1991,

2– انتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، ط1، دار السلسلة، بيروت، 2005.

3– جودة بني جابر، **علم النفس الاجتماعي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ط1.

4– جورش حبش، **الواقع الفلسطيني الراهن وأفاقة المستقبلية في إطار البعيدين العربي والدولي**، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 2002.

5– سلمان أبو ستة، **قضية اللاجئين أفاق أعمال العودة**، ط1، مركز القاهرة للدراسات، مصر، 2001.

6– فيليب مارتن وجون سان وغرن، **الهجرة الدولية تحدي عالمي**، ترجمة: فوزي سهاونة منشورات الجامعة الأردنية، عمان، .1999

7– فضيل دليو وآخرون، **الهجرة العنصرية في الصحافة الأوربية**، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، .2003

8–محمد عودة الريماوي وآخرون، **علم النفس العام**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، .2004

9– نزار عبد الله الأخرس، **قضية اللاجئون الفلسطينيون**، بين إشكالية العودة ومعطيات الواقع، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة العالم الأمريكية، لبنان، 2005

10- نبيل صالح سفيان، **المختصر في الشخصية والإرشاد النفسي**، الاشتراك للطباعة والنشر والتوزيع،.1996

11- محسن محمد صالح، **فلسطين -دراسة منهجية في القضية الفلسطينية-**، ط1، مركز الأعلام العربي، مصر، .2004

12 - مهدي بن شريف، تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر، **مجلة الشرطة**، دورية تصدر عن المديرية العامة للأمن الوطني، العدد 88، سبتمبر .2008

13- مصطفى عشوي، **أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**، بدون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، .1992

14-جريدة الشروق، الخبر، 2008-2007

Htt/www.palstinhystory.com/-15